

مقدمة:

تشهد المنطقة العربية حراك وتحولات في المشهد السياسي والأمني فقد مست الساحة العربية عدة تغييرات عميقة أتت على عديد الأنظمة القائمة منها: تونس، مصر، ليبيا، اليمن، الكويت، البحرين، سوريا وغيرها بعضها لم تستطع الصمود أمام وطأة الاحتجاجات والغضب الشعبي المستنكر لسياساتها التي عمرت طويلا من الزمن والرفض لاستمراريتها على الرغم من تقديمها لتنازلات وما وعدت بإحداثه من إصلاحات وتغيير، فمنذ عام 2010 العديد من الدول العربية تشهد اضطرابات سياسية ناتجة عن مجموعة من المشكلات الاقتصادية السياسية المتركمة، باتت هذه الاضطرابات تفرز العديد من الآثار التداعيات على اقتصاد دول الجوار بشكل خاص.

إن سرعة انتشار الحراك السياسي في دول الوطن العربي لا يعني إطلاقا أنه حراك ناجح كما أن هذا التبسيط قد ولد أوهاما بفعل التأثير الافتراضي لنظرية الدومينو، ومصدر هذا الخلط هو أن الأسباب الموضوعية للحراك السياسي هي نفسها في كل الدول العربية (دول الحراك).

و مما لا شك فيه أن وضعية الأنظمة السياسية العربية يتنازل حولها العديد من الأسئلة و الاستفسارات حول مستقبل وجودها وإمكانية استمرارها لما تشهده من تحولات جذرية تهدد بالتغيير في طبيعتها الأنظمة وتحولها تجاوزا إلى الموجة الثالثة للديمقراطية العالمية حسب تعبير صاموئيل هانتغتون، في المقابل الاقتراب أكثر من مطالب الديمقراطية والتحديث السياسي الذي تحول إلى مطلب جماهيري تطالب به الشعوب العربية.

لقد أثبتت ظاهرة الحراك السياسي أن دول الوطن العربي قادرة على إتباع طريق ثالث للخلاص من الفخ الذي وجدت فيه الشعوب العربية من زمن طويل. إذ يبدو واضحا أن الحراك السياسي كان نقطة تحول جوهري في ميزان القوى الإقليمي، ففي السابق كان النظام السياسي يعتمد على الفاعلين التقليديين الدول، أما اليوم فالمنطقة العربية وجدت نفسها أمام فاعلين جدد من غير الدول كالميليشيات المسلحة الراديكالية الغير

مقدمة

خاضعة للدولة، عصابات الجريمة المنظمة، الأذرع المسلحة لإثنيات وأقليات عرقية، علاوة على ذلك سرعة انتشار تنظيم القاعدة هو ما جعل ميزان القوى عرضة للتبدل إذ تؤدي ديناميات السياسة الداخلية في كل دولة دور يجعل الأمر أكثر تعقيدا مما قد يساعد هشاشة الوضع الداخلي مع استدعاء التدخل الأجنبي.

مقدمة

أولاً: الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري

إن ما يحدث في المنطقة العربية من حراك غير مسبوق وغير متوقع رغم وجود إرهاصات هذا الحراك السياسي في كل البلدان العربية، وإلى حد الانفجار في المقابل واقع هذا الحراك اليوم لا يسمح بتحديد رؤية واضحة، وجليّة توفر تصور محتمل لمستقبل المنطقة العربية في ظل التغيير الحاصل في بعض بلدانها وعليه تم طرح الإشكال التالي:

➤ كيف يؤثر الحراك السياسي على الأمن الإقليمي في الوطن العربي على ضوء الأزمة الليبية .؟

التساؤلات الفرعية

➤ ماهي الدواعي والعوامل المحركة للحراك السياسي .؟

➤ فيما تكمن طبيعة الحراك السياسي، وهل سيقود بالفعل إلى إصلاحات سياسية من شأنها أن تقضي

إلى تحول ديمقراطي حقيقي؟

➤ ما هي تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي في دول الجوار؟

الفرضية المركزية:

➤ طبيعة الأنظمة السياسية المعقدة تؤدي إلى انتشار الفوضى واستدعاء التدخل الأجنبي .

الفرضيات الفرعية:

➤ كلما زادت تسلطية الأنظمة الحاكمة كلما قلت فرص الانتقال الديمقراطي.

➤ كلما تزايدت الحركات الاحتجاجية كلما تضاعفت مطالب القاعدة الشعبية .

هيكل الدراسة

أما عن هيكل الدراسة فقد تم التطرق للموضوع ببعديه الزماني والمكاني، فالموضوع هو ظاهرة

الحراك السياسي في الوطن العربي، أما المجال الزماني فترة بداية الحراك السياسي في المنطقة العربية

2010 إلى غاية اليوم.

مقدمة

أ. **المجال الزمني:** إن دراسة هذا الموضوع ستتحصر فيما بعد فترة الرئيس الراحل العقيد معمر

القذافي 2011، من جهة أخرى لا يمكن الاعتماد على المجلس الوطني الانتقالي الليبي نظرا لحدثة

تموقعه في المقابل معالم توجهاته لم تتضح بعد .

ب. **المجال المكاني:** تشمل هذه الدراسة المنطقة العربية التي اجتاحتها الحركات الاحتجاجية الشعبية

لرصد انعكاساتها على عمليات الإصلاح السياسي، ومع ذلك فالمنطقة تحظى بموقع إستراتيجي هام

بحيث تبلغ المساحة أكثر من 14 مليون كيلومتر مربع وهي تمثل من الناحية الجغرافية إقليم ممتد

من الخليج إلى المحيط ما يمنح الأمة العربية مقوم هام في بنائها وكيانها، فشساعة المساحة التي

يشغلها الوطن العربي الذي يضم كل من :الجزائر، ليبيا، تونس، سوريا، الأردن، البحرين، اليمن،

السعودية جعله محل استقطاب أنظار القوى الكبرى، كما ستركز الدراسة بشكل أساسي على ليبيا

والموقع الجغرافي الذي تحتله ضمن المنطقة العربية .

ج. **المجال الموضوعي:** إن ظاهرة الحراك السياسي التي تشهدها المنطقة العربية قد تجدد الأمل في

ديمقراطية عربية تأتي من الداخل، وتثبت بما لا يترك مجالاً للشك أن العرب قادرون على التغيير

خصوصا مع وصول الإسلاميين في دول الحراك إلى سدة الحكم، أثار العديد من التساؤلات ذات الصلة

بطبيعة التأثيرات التي يمكن أن يحدثه الحراك السياسي في المنطقة العربية عموما والإسلام السياسي

خصوصا .

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج أبرز القضايا على الساحة السياسية العربية والتي أحدثت جدل واسع

بين الباحثين والدارسين المهتمين بهذا الشأن .

أ. **أهمية علمية:** إن ما تشهده الساحة العربية من ارتفاع متزايد للحركات الاحتجاجية المطالبة بإسقاط

الأنظمة السياسية المستبدة بغية الوصول إلى النقاط التالية:

مقدمة

➤ إحلال نوع جديد من التعاقد الاجتماعي قوامه الأساسية احترام سيادة القانون ودولة المؤسسات مما يسمح بتدبير الاختلاف بين الفرقاء السياسيين، الأمر الذي يحول دون السقوط مجددا في حالة الفوضى و الفراغ السياسي الذي قد يهدد استقرار الوضع.

➤ تحفيز صناعات القرار ورسمي السياسات الخارجية في العالم العربي على الشروع في عملية الإصلاح السياسي ولو بشكل متدرج تجنباً للعنف.

➤ تعزيز القناعة بفاعلية الخيار الشعبي في صناعة التغيير.

ب. أهمية عملية : إن ما حدث في العالم العربي عموماً وليبيا خصوصاً أكد سيكون له صدًى واسع

النطاق على دول الجوار من هذا المنطلق وجب دراسة الموضوع للوصول إلى ما يلي :

➤ التعريف بخارطة الحراك السياسي في دول الوطن العربي.

➤ كشف الغموض والتشويش عن ظاهرة الحراك السياسي نظراً لحدائتها في المنطقة العربية .

➤ تفسير العلاقة بين النخبة الحاكمة والقاعدة الشعبية في المقابل السعي لتأسيس وعي عربي

إسلامي للوقوف في وجه الأنظمة العربية الحاكمة الديكتاتورية التي تخدم بامتياز مصالح القوى

الغربية.

المناهج والاقترابات

تم التطرق إلى أربعة مناهج كالتالي:

المنهج التاريخي : تم استعماله لرصد وتتبع التطور الذي مرت به العملية السياسية في ليبيا عبر أهم

المحطات التاريخية.

منهج دراسة الحالة: من خلال دراسة واقع الأزمة الليبية مع الوقوف على ملامح المشهد السياسي الراهن في

العالم العربي عامة والليبي خاصة في ظل تزايد الحركات الاحتجاجية المطالبة.

مقدمة

المنهج المقارن: يستخدم هذا المنهج عادة من تجسيد فكرة ماذا نقارن؟ كيف نقارن؟ ولماذا نقارن؟. وتم استخدامه في هذه الدراسة بغية الوقوف على أهم المتغيرات الطارئة بين دول الحراك السياسي في العالم العربي.

المنهج الوصفي: تم استخدامه لوصف ظاهرة الحراك السياسي في المقابل تصاعد الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي.

- الإقترايات:

الاقتراب النسقي: ينطلق دافيد ايستون David Easton في حديثه عن النظام السياسي بضرورة فصله عن السياق العام، لأن حدوده محددة بكل التفاعلات التي لها علاقة بصناعة القرار الملزمة للمجتمع⁽¹⁾. تتضمن المدخلات كل من المطالب والدعم لأن طبيعة الثقافة السياسية ترسم حدودا لفضاءات جوهر الصراع وسقفا للمطالب، ويكون ذلك نتاجا لبيئة عامة أما الدعم فهو سلوكيات وتوجهات داعمة للأهداف والمصالح ويرتبط الدعم والمطالب في الأدبيات السياسية بمفهوم الشرعية.

في حين يتضمن النظام السياسي الترتيبات الدستورية والقانونية المنظمة لتسوية المطالب الشعبية مع صناعة القرارات، ووضعها موضع التنفيذ ما بات يعرف بالقوانين المتحكمة في اللعبة السياسية.

الحكومة: يتعلق دعم الحكومة بمدى ترجمتها للمطالب إلى مخرجات موافقة لها⁽²⁾، ولها في ذلك طرق وآليات الإقناع التفاوض وهذا بالتأكيد لا ينفي عنها استخدام القوة المشروعة لوضع المخرجات موضع التنفيذ.

الثقة في مؤسسات النظام السياسي: تحدث الثقة عندما يكون لطرفين تصورات مناسبة تسمح للعلاقة

بالوصول إلى النتائج المتوقعة

تحديد المفاهيم

الثورة المضادة: Irevolution

⁽¹⁾ David Easton, **An approach to the analysis of political systems**. Maryland: World politics, vol 9,n03, (Avril1998),p.385.

⁽²⁾ Loc.cit.

مقدمة

قبل التطرق لمفهوم الثورة المضادة لابد من الوقوف على مصطلح الثورة، فهي كمفهوم سياسي

يعني الخروج عن الوضع الراهن وتغييره باندفاع يحركه عدم الرضا مع التطلع إلى الأفضل، فالثورة ظاهرة

مهمة جدا يحاول من خلالها الشعب إخراج السلطة الحاكمة في المقابل تستخدم قوى المعارضة العنف

كمحاولة منها لإسقاط الحكومة السابقة.

أما الثورة المضادة بمعناها العام هي عملية تغييرية جذرية للوضع القائم تتبناه الأغلبية المقهورة بعد

تمكنها من إسقاط النظام القائم⁽¹⁾، وغالبا ما يصاحب عملية الثورة المضادة حزمة من القوانين والتشريعات

غرضها نقل السلطة الجديدة إلى حكومة تمثل إرادة الشعب وذلك لضمان استمرار الحرية السياسية والرفاهية

الاجتماعية وما يستلزمها من نظم اقتصادية

التغيير السياسي: Political Change

التغيير لغة في المعجم الوسيط هو "جعل الشيء على غير ما كان عليه"، واصطلاحاً يعرف في

العلوم الاجتماعية على أنه "التحول الملحوظ - في المظهر أو المضمون - إلى الأفضل، كما يعرف في

الإطار الإداري على كونه " عملية تحليل الماضي لاستنباط التصرفات الحالية المطلوبة للمستقبل"، وعلى

كونه "تحول من نقطة التوازن الحالية إلى نقطة التوازن المستهدفة".

ويشير مفهوم التغيير السياسي إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما

بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة⁽²⁾، كما يقصد به الانتقال من وضع غير

ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي ويأتي التغيير السياسي استجابة لعدة عوامل:

➤ الرأي العام أو مطالب الأفراد من النظام السياسي، هذه المطالبة تتحول في كثير من الأحيان إلى

مخرجات إذا لم يتم تبنيتها من الأحزاب وجماعات المصالح والضغط.

(1) عامر مصباح ، معجم مفاهيم العلاقات الدولية (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2005)، ص 75 .

(2) محمود العريان ، " الإصلاح في الوطن العربي: بحث في دلالة المفهوم"، انظر الرابط التالي:

مقدمة

➤ تغيير في نفوذ وقوة بعض الحركات والأحزاب بما يعنيه تحول الأهداف الحزبية أو الخاصة من إطار الحزب إلى إطار الدولة.

➤ تداول السلطات في الحالات الديمقراطية أو إعادة توزيع الأدوار في حالات أخرى كالتقابات .

➤ تحولات خارجية في الوسط الإقليمي أو في طبيعة التوازنات الدولية قد تؤثر في إعادة صياغة السياسات الداخلية والخارجية في إطار التعامل مع المدخلات الجديدة في السياسة الدولية.

الربيع العربي: The Arab spring

الربيع العربي أو ما يسمى بثورات الربيع العربي عبارة عن حركة احتجاجية واسعة النطاق سلمية ضخمة انطلقت في أغلبية الدول العربية خلال أواخر 2010 ومطلع 2011، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه، وتميزت هاته الحركات الاحتجاجية بظهور هتاف عربي أصبح شهيراً "الشعب يريد إسقاط النظام". وفعلاً نجحت الحركات الاحتجاجية في إسقاط أربعة نظم سياسية قائمة لحد الآن، فمصطلح الربيع العربي له أصول أوروبية يستحضر تلك الروابط بينه وبين "ربيع الأوطان 1848"، "ربيع براغ 1968" ⁽¹⁾، أو ربيع أوروبا في أواخر الثمانينات بعد سقوط المنظومة الاشتراكية بزعامة الإتحاد السوفيتي.

إذن ووفقاً لهذا التفكير فالربيع العربي جاء مماثل للتجربة الأوروبية والغرب هم من أطلقوا تسمية الربيع العربي على مجمل الأحداث التي جرت في المنطقة العربية.

الديمقراطية: The Democratisation

عملية الديمقراطية تعبر دائماً عن إرادة سياسية نخبوية وليست جمعوية فالديمقراطية مستنسخة بالخطأ عن الديمقراطية كمفهوم، أي أنها أنتجت مفهوم مخالف للديمقراطية فهي ضرب من ضروب الإكراه القسري تمارسه النخبة المكونة للمجتمع السياسي (مجتمع السلطة).

(1) فؤاد عبد الله، التحركات الراهنة للشارع العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص. 136.

مقدمة

ممارسة السلطة من خلال عمليات الديمقراطية تجربة ناقصة البناء لأنها لا تسمح بالمشاركة السياسية في المقابل تقيد كل الحريات والحقوق⁽¹⁾، مما يساهم في إنتاج نظام سياسي منغلق مع الضعف المستمر لمؤسسات الدولة المدنية وغياب القانون، وعليه الديمقراطية ما هي إلا وجه إيديولوجي غير مقنن.

سادسا: الإطار النظري

المدرسة البنائية: تركز البنائية في السياسة الخارجية على الأسس والبنى الغير مادية المعيارية التي تحكم العلاقة بين الوحدات والأطراف الدوليين، حيث تعمل البنائية على تحليل دور الثقافة و القيم والأفكار في المقابل تتناول بالتحليل قضايا ودور وأثر المتغيرات النفسية والثقافية مع الفهم الجماعي المشترك لتشكيل مصالح الدول⁽²⁾.

وفقا لألكسندر وانددت Alexander wanted المؤسس المعاصر لهذا الاتجاه فإن البنائية تقوم على أساسين⁽³⁾: الأول بنية المجتمعات الإنسانية تتشكل وتتحدد وفقا للأفكار المشتركة أكثر من القوة المادية، أما الثاني هويات الفاعلين ومصالحهم يتم تشكيلها بناء على هاته الأفكار ، وبالتالي فهي ليست حتمية وإنما مبنية وفقا لمعايير محددة .

نظرية المركبات الأمنية: إستخدم باري بوزان Barry Busan مصطلح الأمن المركب لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم بحيث اعتبره مجموعة من الدول ترتبط فيها اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بدرجة وثيقة، والأمن الإقليمي بدوره يقوم على ثلاثة أنواع كالتالي⁽⁴⁾؛

➤ مركب أمني معياري: يقوم على ضرورة وجود أقطاب متنافسة أيديولوجيا على الأقل داخل حيز

إقليمي معين

(1) المرجع نفسه، ص. 136 .

(2) محمد وقيع الله ، مداخل دراسة العلاقات السياسية الدولية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998)، ص.120.

(3) المكان نفسه.

(4) خديجة عرفة، " تحولات مفهوم الأمن "، أنظر الرابط التالي:

<http://www.islamonline.net/arabic/mafhoum/2003/09/article01.shtml>. (16/04/2015).

مقدمة

➤ مركب أممي قطبي: يتميز بوجود قوة عالمية تهيمن على النشاطات الإقليمية، بحيث تصبح القوى الأخرى تابعة لهاته القوى العالمية.

➤ مركب أممي إقليمي مؤسساتي: تكون فيه الهيمنة للمؤسسة فوق القومية.

إن تجديد الدراسات الأمنية التي انفرد بها كل من باري بوزان وأول وايفر من عدم الاقتناع وكذا الحاجة الماسة لتأسيس نظريات تتكيف مع واقع العالم المعاصر، وبالتالي الانطلاقة من تعريف موسع للأمن يشمل كل أشكاله منها: الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، البيئية، كما يشمل تصور منهجي عن وحدة التحليل أو ما يعرف بالوحدة المرجعية (الفرد، المجموعة، المجتمع، الدولة، الإقليم، الجهورية).

نتج عن هذا التحول في مفهوم الأمن بروز مصطلح الأمن المركب لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم مع ضرورة دراسة التفاعلات بين الدول، والروابط خاصة على الصعيد الأمني حسب باري بوزان في حين ركز كارل دويتش Karl Dwitsh على أمن المجتمعات والذي يعتبر ردا على المعضلة الأمنية للواقعيين وبالتالي إمكانية التعامل، والاعتماد المتبادل في إقليم واحد في المقابل ضرورة تناسق القيم المركزية بين نخب الكيانات المشتركة مع قدرة صناع القرار على التنبؤ المشترك بسلوك بعضهم البعض.

هيكلية الخطة:

بحكم طبيعة الموضوع ارتأينا ضرورة الانتقال من العام إلى الخاص وعليه تم تقسيم خطة الدراسة كالتالي:
الفصل الأول: تضمن مبحثين ورأينا لزوم تخصيصه كإطار مفاهيمي شامل للدراسة من خلال التطرق إلى التعريف بظاهرة الحراك السياسي في المقابل كشف الغموض عن علاقته ببعض المفاهيم ذات الصلة، من ناحية أخرى تم التطرق للأمن الإقليمي من الناحية المفاهيمية.

الفصل الثاني: تم تخصيصه للإرهاصات الأولى لظاهرة الحراك السياسي في الوطن العربي، في المقابل انعكاسات هاته الظاهرة على آفاق الإصلاح السياسي في الوطن العربي.

مقدمة

الفصل الثالث: خصصناه كدراسة حالة للملف الليبي ومختلف التداعيات الأمنية والآثار الإقليمية الناجمة عن

هذا الحراك السياسي الليبي، محاولين قدر المستطاع تقديم رؤية مستقبلية للوضع في فترة ما بعد القذافي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز مجموعة من النقاط يمكن إجمالها فيما يلي كالتالي:

- تبين أهم المفاهيم المتعلقة بظاهرة الحراك السياسي.
- كشف الغموض عن العلاقة بين المتغيرات السياسية التي عرفتها دول المنطقة العربية خاصة في ظل التحولات الراهنة.
- إبراز فاعلية دور الأطراف الدولية في إسقاط نظام الراحل معمر القذافي.
- الوصول إلى وضع رؤية مستقبلية للأزمة الليبية على ضوء المؤشرات والمعطيات المتوفرة لدينا.

صعوبات الدراسة:

تكمن صعوبة الدراسة في:

- ندرة المراجع التي تتحلى بالقدر الكافي والمطلوب من الموضوعية سواء تعلق الأمر بالمراجع الأجنبية أو المراجع باللغة العربية نظرا لحدثة الموضوع.
- في المقابل هناك كتابات تناولت آراء إيديولوجية لا تعبر عن وجهات نظر أصحابها خاصة فيما يتعلق بالأزمة الليبية ما أدى إلى عرقلة مسيرة الباحثة في انتقاء المعلومات ذات المصادقية.

أدبيات الدراسة

في الواقع هناك كتابات وتحليلات طرحت لمناقشة موضوع الحراك السياسي في الوطن العربي، في

هذا الصدد يمكن ذكر مجموعة منها كالتالي:

الكتب: الباحث سمير أمين قدم دراسة بعنوان: **ثورة مصر سنة 2011** تناول من خلالها شروط تجذر

الحركات الديمقراطية الجماهيرية التي تبشر بها أحداث العالم العربي الأخيرة الممتدة من تونس ومصر على

مقدمة

وجه الخصوص، الباحث عبد الإله بلقزيز قدم دراسة تحت عنوان: **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل** سنة 2012، تطرق إلى تقديم قراءة في أحداث الثورات العربية والحركات الاحتجاجية المطالبة، الساعية إلى التغيير والإصلاح، الباحث عزمي بشارة قدم دراسة بعنوان: **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها 2012** تطرق إلى موجات التغيير والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية عموما وتونس خصوصا، الباحث بلال التليدي قدم دراسة تحت عنوان **الإسلاميون والربيع العربي** سنة 2014 تناول فكرة أبرز التحديات التي تواجه متطلبات التموقع السياسي الجديد في ظل غياب إستراتيجية تتماشى مع الوضع الراهن في المنطقة العربية.

المقالات: الباحث محمد عصام لعروسي قدم دراسة تحت عنوان **الحراك السياسي العربي هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد 2012** تضمن هذا المقال فكرة التغيير الشامل أو الجزئي الذي حدث في المنطقة العربية عن طريق زيادة مطالب القاعدة الشعبية، الباحثة خليدة كعسيس خلاصي قدمت دراسة تحت عنوان: **الربيع العربي بين الثورة والفضوى** سنة 2013 تناولت الدوافع والأسباب المؤدية إلى اندلاع الثورات العربية وانعكاساتها على دول الجوار.

المذكرات: الباحث مناور عبد اللطيف العتيبي **الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت 2006 _ 2012** سنة 2013 تناول الكشف عن الحراك السياسي وأثره على استقرار دولة الكويت خاصة من الناحية السياسية، الباحثة شهرزاد صحراوي **هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة تونس _ الجزائر _ المغرب** سنة 2013 حيث طرحت فكرة الانتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية انطلاقا من سياسة الإصلاح الداخلي.